

انحياز الإعلام المصري المطلق للنظام لا يقنع الجمهور ولا يرضي الرئيس

المنابر الإعلامية فشلت في تطبيق معادلة الحياد وسط كثرة المحظورات



الإعلام المصري لم يفهم ما يريد الرئيس

محظور تناولها إعلاميا. وهناك قوائم متداولة باسماء شخصيات لا يجب الاستعانة بها للحدث في أي قضية، وأخرى مسموح بظهورها للتعليق على ملفات بعينها، ولأن كل مدير مؤسسة يريد الحفاظ على وظيفته، فإنه يبادر من تلقاء نفسه بعدم الاقتراب من موضوعات شائكة، لا سلبا ولا إيجابا، حتى وصل غياب الوعي إلى مرحلة خطيرة.

ويمكن البناء على ذلك، بأن وصول الإعلام إلى المبتغى الذي يبحث عنه رئيس الدولة، يتطلب وجود إرادة تُشعر المتلقي بأن هناك بارقة أمل في المستقبل القريب، فقد تستمر نفس الوجوه، لكن على الأقل يُسمح بممارسة الإعلام وفق متطلبات المرحلة، على اعتبار أن بعضهم يملكون خبرة ويستطيعون تناول القضايا بشكل مهني، وكل أزمتهم في التصييق الذي يمارس عليهم من جهات لديها حساسية مفرطة مع كل صوت مختلف بذريعة أن الدولة مستهدفة.

أهل الثقة، لأن استمرار الوضع الراهن يعني أن الإعلام لن يُرضي طموحات السلطة ويستمر قلقها المتصاعد من المسار الذي يتحرك فيه.

وما بلغت انتباه المتابعين، أن رأس السلطة ما زال يعتمد على وزارة الدولة للإعلام لوضع استراتيجية ملزمة لكل المؤسسات، في حين أن الوزير أسامة هيكل نفسه مكبل بالدين ولا يستطيع فرض أي تصور يمكن أن يحسن الصورة العامة عن الإعلام، لأن السياسة التحريرية المطبقة في أغلب الصحف والقنوات والمواقع غير تابعة، وهناك أطراف أخرى تتحكم في إطارها العام.

ويؤكد هؤلاء، أن الأزمة صارت أبعد من مجرد فتح مجال الحريات ويكون الخطاب موجها لكل الأطراف بلا استثناء، بل في الجهة التي يمكن أن تسمح لهذه النوعية من الشخصيات المختلفة في الرأي والتوجه مع الحكومة بالحدث، خشية تطرقها إلى قضايا

الواقع إلى صعوبة تحقيق أي تقدم ملموس في رغبات السيسي من الإعلام دون تغيير المنظومة نفسها، وإعادة تحديد الصلاحيات والمسؤوليات، لأن كل هيئة تعمل في جزيرة منعزلة عن الأخرى، وزارة الإعلام، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الجهة الحكومية المالكة للصحف والقنوات.

وكل هذه الجهات لديها رؤية مستقلة عن الأخرى في ما يتعلق بالصورة التي يجب أن يكون عليها الإعلام، وغالبا لا تتوافق مع طموحات الدولة، التي تريد أن تتسلح المنابر بالشفافية قبل دخولها معركة التصدي للمخاطر، في حين تريد بعض المؤسسات تجاوز هذه المرحلة ليبقى الإعلام سيفا مسلطا على رقاب من ينقذ الحكومة. وأوضح صفوت العالم لـ"العرب"، أن مصداقية الإعلام المصري تبدأ من الاستعانة بالمتخصصين في إدارة المشهد ووضع استراتيجية واضحة المعالم وقابلة للتطبيق، وإبعاد

وإصرارها على مخاطبة الماضي، بشكل جعل الدولة بلا ظهير قوي يساندها في معاركها مع منصات معادية استطاعت جذب شريحة من الجمهور.

ويصعب فصل الأزمة التي يعيشها الإعلام المصري عن معاناته للحصول على المعلومات التي يحتاجها الشارع، لتعويض خسائره على مستوى التراجع في مواكبة العصر، وهو ما تطرق إليه السيسي مباشرة، ودعا إلى ضرورة إتاحة المعرفة، لكن الأزمة في وصول علاقة أغلب الصحف والقنوات مع المسؤولين إلى حد القطيعة.

وما زالت أزمة الحكومة مع الإعلام أنها لم تحدد حتى الآن، من أين تبدأ ضبط المنظومة، هل من استعادة المصداقية التي تأخذ وقتا طويلا لترميمها، أم بتغيير الوجوه التي تتصدر المشهد والاعتماد على أخرى ليست لها سوابق سلبية مع الشارع، أم بفتح الباب أمام الحريات، ويغض النظر عن نقطة البداية، يتسیر

يخط الإعلام المصري بين دعم الرئيس عبدالفتاح السيسي كشخص وبين مساندة الدولة بمؤسساتها وقراراتها دون تغطية مطلقة على الأخطاء، فخرج عن دائرة التأثير وزادت الهوة بين المنابر الإعلامية الوطنية والجمهور، وهو ما يحتاج حلولا عاجلة على أعلى مستوى لمواكبة تطورات العصر.

قناعتها بأن السيسي يؤدي شيطنة كل من يحاول التغريد خارج السرب، مع أنه يريد إعلاما يحتوي كل الفئات إلا الشريحة الهدامة، وهي الرسائل التي لم يتلقها الإعلام الحكومي، ولا الهيئات المعنية والمسؤولة عن إدارة منظومته.

ودلت المصادر على ذلك بأن الرئيس المصري سبق وطالب الإعلام بمناقشة المشكلات بشكل معمق وتحليلي ومفصل، من خلال وجهات نظر مختلفة لا الترويج لرؤية واحدة، لذلك يريد تأكيد نفس الرسالة من خلال وضع استراتيجية إعلامية قائمة على عدم إسقاط أي فئة من حسابات الخطاب الموجه إلى الشارع. ويتقاطع مع هذه الرغبات تماهي المؤسسات الإعلامية بشكل مفرط مع الإنجازات والترويج على قضايا شديدة المحلية، وتجاهل الأحداث والمتغيرات الإقليمية والدولية، كنوع من الانتعاف على ما يطلبه الجمهور من مناقشة موضوعات بعينها تتطلب وجهات نظر مختلفة، في حين أن ذلك ليس مسموحا به، حتى أصبح الإعلام مطالبا بمعادلة

صعبة، الحياد مع كثرة المحظورات. وأكد صفوت العالم أستاذ الإعلام السياسي بجامعة القاهرة، أن "التدخل المستمر من الرئيس لضبط إيقاع الإعلام، يعكس امتعاضه من الحالة التي صار عليها الآن، وإخفاق الجهات المعنية بإدارته في القيام بالمهمة الموكلة إليها، والواضح أنه يريد التحرك نحو الإصلاح بالأمر المباشر".

وأضاف لـ"العرب"، أن "المتابع لعلاقة السيسي بالإعلام، يكتشف أنها متقاطعة في الفكر والرؤية والهدف، فقد شدد في مناسبات سابقة على انتعاشه على ما يقوله المصريون عنه حتى لو كان نقدا، لكنه لا يغضب من ذلك لإبرائه أنه لا يوجد في العالم من يتحد عليه الجميع، لكن المنابر الإعلامية ما زالت مقتنعة بأن الترويج للإنجازات وحدها السبيل لنيل رضا السلطة".

ويرى مراقبون أن توجيه وزير الدولة للإعلام بضرورة مواكبة التطورات، يوحي بأنه غير راض عن التقليدية التي تغرق فيها المؤسسات الإعلامية،



أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة - تدخل الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بتوجيهات مباشرة لتحسين أداء الإعلام، بعد امتعاضه المتكرر من الخطاب المقدم إلى الجمهور، وبعد المنابر المصرية عن الواقع، ومواكبة التطورات الراهنة محليا ودوليا، والتي أدت بالنتيجة إلى اتساع دائرة المقاطعة، ويحث الناس عن منابر خارجية.

وبحسب بيان صادر عن الرئاسة المصرية، فإن السيسي طالب أسماء هيكل ووزير الدولة للإعلام، خلال اجتماع نهاية الأسبوع الماضي، بضرورة مواكبة الإعلام للتطورات التكنولوجية، والارتقاء بالبيانات التواصل مع جميع فئات المجتمع، وإتاحة المعرفة والمعلومات الدقيقة من المصادر الموثوقة لتعزيز الوعي.



صفوت العالم
مصادقية الإعلام
المصري تبدأ بوضع
استراتيجية واضحة

وتلخصت انتقادات الرئيس المصري المتكررة للإعلام في معضلة الوصول إلى مرحلة متقدمة على مستوى المهنية والتأثير، إذ لا يخاطب كل الفئات، ويركز على المناصرين للنظام، وما دون ذلك، فهم في نظره إما من المتأمرين وإما أصحاب مصالح، ولديهم توجهات مناوئة لا يجب الاهتمام بوجهات نظرم، ما غيب الوعي للشريحة الأكبر في المجتمع.

والشكوى الأخرى، أن الإعلام المصري يخطئ بين دعم الرئيس كمتخصص والدفاع عنه، وبين مساندة الدولة بمؤسساتها وقراراتها، مع منح الفرصة لبعض الأصوات الوطنية المتزنة في إبداء رأيها، وكثيرا ما تحدث السيسي عن ذلك في مناسبات مختلفة، مطالبا الإعلام بالخروج من دائرة "الشخصنة".

وقالت مصادر إعلامية مطلعة لـ"العرب"، إن أزمة بعض المنابر في

لقاح كورونا موضوع حرب إعلامية بين الغرب وروسيا

وسلّمت وسائل الإعلام الروسية الضوء على تصريحات بوريل، وردت بالقول إن روسيا نفت مرارا مثل هذه الاتهامات. وأضاف موقع قناة "آر تي" الروسية أن لقاح "سبوتنيك V" يعتبر أول فصل مسجل في العالم ضد عدوى كوفيد 19 - يتم استهدافه بحملة تشويه مدعومة من الخارج.



جوزيف بوريل
السخرية من مطوري اللقاحات الغربية تتم علنا في الإعلام الروسي

وسبق أن اتخذ الاتحاد الأوروبي حزمة من الإجراءات للحد من نفوذ وسائل الإعلام الروسية خاصة شبكة "آر تي" و"سبوتنيك" في أوروبا، ما دفع روسيا إلى اتهام التكتل بخرق مبادئ حرية التعبير وانتاع نهج المعايير المزدوجة. وذكر بوريل أن "السخرية من مطوري اللقاحات الغربية تتم علنا في وسائل إعلام روسية متعددة اللغات تسيطر عليها الدولة، ما أفضى في بعض الحالات إلى مزاعم سخيفة بأن اللقاحات ستحول الناس إلى قرود"، وأشار إلى أن "مثل هذه الروايات موجهة، كما هو واضح، إلى دول ترغب روسيا في بيعها لقاح سبوتنيك V"، مضيفا أن "هذه التحركات تهدد الصحة العامة وسط الجائحة".

بروكسل - أعرب جوزيف بوريل، مفوض الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية، عن نية الاتحاد استخدام نفوذه لتطبيق قواعد رقابة البيئة الإعلامية العالمية لمنع "التدخلات في الحياة الديمقراطية والانتخابات في أوروبا"، في إشارة إلى روسيا، في أحدث سلسلة من الاتهامات بالتضليل الإعلامي بين الطرفين.

وقال بوريل في بيان أصدره الاثنين، إن "وسائل إعلام روسية تنشر معلومات مضللة حول لقاحات مضادة لفايروس كورونا المطورة في أوروبا والولايات المتحدة". وأشار إلى أن فترة جائحة عدوى فايروس كورونا أظهرت أن التدخلات الأجنبية وحملات التضليل الإعلامية قد تؤدي إلى تداعيات واسعة ومدمرة لأمن الاتحاد الأوروبي وديمقراطيته ومجتمعه. وأضاف أن "بعض الأطراف الخارجية، بينها حكومية وغير حكومية، تتشارك في حملات تضليل إعلامية وتنتشر عن قصد معلومات كاذبة ومضللة"، معتبرا أنها "تفعل ذلك من أجل إضعافنا وتقويض قدرتنا على التعامل بفعالية مع الأزمة".

وشكل اللقاح المضاد لفايروس كورونا مادة للشائعات والأخبار الكاذبة خصوصا على مواقع التواصل الاجتماعي، وموضوعا لتبادل الاتهامات بين موسكو والدول الغربية، والتشكيك في فعالية اللقاح في هذه الدول من قبل الخصوم طيلة الأشهر الماضي.

والقى عدد من القوى السياسية المشاركة في الحكومة العراقية باللوم على وسائل الإعلام تحت مزاعم عدة، بينها أن بعض المحطات تعمل على التحريض الذي يسبب غضبا شعبيا، وتسخر تلك القوى مصادرها الإعلامية المختلفة للعمل على مهاجمة المحطات والشخصيات التي تناغم وتتفاعل مع الشارع، وتبعث لها برسالة مفادها أن هذه المحطات هي المسؤولة عن العنف الذي يتخلل التظاهرات، إضافة إلى شن حملات تخويف عبر مجهولين باستخدام طرق متعددة، ما جعل بعض الصحافيين يهاجرون من مناطقهم إلى أماكن أخرى، بين إقليم كردستان والبلدان المجاورة، وهو ما يعزوه صحافيون إلى حماية أنفسهم وخشية أن يكونوا عرضة للخطر والتصفية الجسدية.

ومارست السلطة التشريعية من جانبها دورا في تكريس التصييق على حرية التعبير والصحافة، إذ تريد تشريع قانون يقيّد حرية التعبير تحت مسمى "الجرائم المعلوماتية"، لكن بعد الضغط عليها عملت على تغيير اسم القانون إلى "مكافحة الجرائم الإلكترونية"، وما زالت تصر على تمرير هذا المشروع الذي يحمل في طياته مواد عقابية كثيرة تصل إلى الزج بالسجون، فضلا عن غرامات مالية كبيرة لا ترتقي إلى حجم الأفعال في مواقع الإنترنت.

انتهاكات «صارخة» تستهدف الصحافة في العراق خلال 2020

على السوء، إذ قامت السلطات الأمنية بحملة على النقاش النقدي بين المواطنين وخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ويعد ذلك سابقة خطيرة وتأسيسا جديدا للقمع والدكتاتورية، حيث أن الدعوى القضائية تلاحق معظم الناشطين والمدونين بتهم تتعلق بالتحريض على النظام وتكدير الأمن العام. كما أن الهجوم على حرية التعبير يتم فرضه بواسطة شكل جديد وأكثر فعالية عبر الاستبداد الرقمي الذي يشكل خطرا كبيرا على الديمقراطية في العراق، بحسب التقرير.



أخبار المظاهرات تزعم جميع السلطات

إلى إغلاق 4 مقر محطات إعلامية وأكثر من 30 إذاعة محلية، بدوى عدم تسديد أجور الطيف الترددي، والتشويش على بث قنوات تلفزيونية أخرى.

ولا يزال القمع ينمو خلال كل احتجاج أو تسليط الضوء على كل ملف تم إخفاؤه أو التعتيم عليه من قبل السلطات الحكومية. وبلغت أعداد الانتهاكات أرقاما مفرغة بالرغم من إغلاق البلاد بسبب تفشي فايروس كورونا منذ مطلع العام الجاري.

كما سجل تراجع في التعبير عن الرأي بالنسبة إلى الصحافيين والمواطنين

بغداد - أكد مركز حقوق لدعم حرية التعبير في العراق، انخفاض درجات حرية الصحافة وانتهاكات "صارخة" خلال العام 2020، مشيرا إلى أن جميع السلطات في البلاد ومنها الأمنية لا تهتم على الإطلاق بحرية التعبير، ولا توفر بيئة آمنة للصحافيين في ظل المظاهرات، ما يعني أنها بحاجة إلى مراجعة هذا الأمر للحفاظ على النظام الديمقراطي.

ورصد المركز في تقريره السنوي مقتل 17 شخصا من المظاهرين والصحافيين بينهم مدير قناة فضائية، وتسجيل المئات من الجرحى غاليهم من إقليم كردستان.

واستند التقرير إلى أكثر من 126 مقابلة أجراها فريق المركز مع مظاهرين تعرضوا لانتهاكات وصحافيين تم إرهابهم والاعتداء عليهم في المدة من 2 يناير وإلى غاية 24 ديسمبر 2020.

ولم تسمح الحكومة العراقية لفريق المركز بالحصول على إحصاءات رسمية أو التجاوب في الاستفسار عن أسباب الانتهاكات خلافا للدستور والقوانين النافذة.

ووفق المركز 60 تجاوزا بحق وسائل الإعلام والصحافيين تمثلت في 20 حالة اعتداء بالضرب، ومنع وعرقلة الطواقم الإعلامية أثناء تغطيتها للاحتجاجات الدائرة في معظم محافظات البلاد، إضافة